

تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي عام 2025: هل بدأ عصر نهاية هيمنة الدول المتقدمة؟

1. المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي لحظة فارقة تتراجع فيها معدلات النمو إلى أدنى مستوياتها منذ نصف قرن، فوفق تقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى 3.2% في عام 2025 و3.1% في 2026، وهي نسب تعد الأدنى تاريخيًا خارج فترات الركود الحاد. في 2025، لم يعد الاقتصاد العالمي يتحرك بإيقاع واحد، ولم يعد مركز القوة الاقتصادية حكرًا على مجموعة محدودة من الدول كما كان طوال القرن الماضي. هناك زلزال صامت يعيد تشكيل الخريطة الاقتصادية الدولية؛ تترنح فيه الاقتصادات المتقدمة تحت وطأة أزماتها الداخلية، فيما تبدأ الاقتصادات الناشئة بالصعود نحو موقع لم يكن متاحًا لها تاريخيًا إلا على الهامش.

هذا البحث لا يطرح مجرد سؤال حول من ينمو ومن يتراجع، بل يستكشف عمق التحول: هل نحن شهود على نهاية عصر الهيمنة الاقتصادية الغربية؟ وهل تمثل الاقتصادات الناشئة القوة القادمة التي ستعيد تعريف اتجاه المستقبل العالمي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لم تعد ترفًا فكريًا، بل أصبحت ضرورة لفهم مآل النظام الدولي في العقود القادمة.

2. تباعد المسارات بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة

أبرزت التطورات الأخيرة اتساع الفجوة في الأداء الاقتصادي بين الدول الصناعية الغنية من جهة، والاقتصادات الناشئة والنامية من جهة أخرى. فعلى السطح، تبدو الاقتصادات الناشئة وكأنها تنمو بوتيرة أسرع بكثير – إذ يُقدَّر أن تحقق الأسواق الصاعدة نموًا يفوق 4% في 2025، مقابل حوالي 1.5% فقط في الاقتصادات المتقدمة. هذا الفرق الواضح قد يوحي بأن الدول النامية ما زالت محرك النمو العالمي. ولكن الواقع أكثر تعقيدًا: فالنمو الاسمي الأعلى في الأسواق الناشئة يخفي وراءه هشاشة مالية وهيكلية تجعل آفاق تلك البلدان معرضة للخطر في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة (IMF, 2024).

مع تشديد الأوضاع المالية العالمية (ارتفاع أسعار الفائدة وتقوية الدولار الأمريكي)، تواجه الأسواق الناشئة ضغوطًا تمويلية حادة. كثير من هذه الدول مثقل بديون مقومة بالدولار، وارتفاع تكلفة التمويل الدولي يعني ارتفاع كلفة خدمة الدين وانخفاض شهية المستثمرين للإقراض. وقد شهدنا بالفعل خروج تدفقات رؤوس الأموال من عدة اقتصادات صاعدة نحو الملاذات الآمنة منذ 2022. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أنه في 2022 سحب المستثمرون الخواص صافي 185 مليار دولار من الدول النامية (كفرق بين سداد الدين والقروض الجديدة)، في أول مرة منذ 2015 يتجاوز فيها خروج رؤوس الأموال الخاصة ما تم ضخه من قروض جديدة. كما انخفضت إصدارات السندات السيادية للدول النامية بأكثر من النصف بين 2021 و2022، مما يعكس صعوبة حصول تلك الدول على تمويل جديد في الأسواق العالمية (World Bank, 2023).

نتيجة لذلك، أصبحت العديد من الدول الناشئة وخصوصًا منخفضة الدخل على شفا أزمات ديون. فبحسب تقديرات صندوق النقد والبنك الدولي، حوالي 60% من البلدان منخفضة الدخل إما في حالة مديونية حرجية أو معرضة بشدة لها. وفي السنوات الثلاث الأخيرة فقط، شهدنا 18 حالة تخلف سيادي (تعثر) في 10 دول نامية – أي أكثر من حالات التخلف خلال العقدين الماضيين

مجتمعين. هذه الهشاشة المالية تجعل النمو في تلك الدول هشاً أيضاً؛ إذ يكبح اضطراب الحكومات لإعادة هيكلة الديون أو ضبط أوضاعها المالية الاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي الضروريين للنمو طويل الأجل. فعندما تضطر دولة ما لتوجيه نسبة متزايدة من مواردها لخدمة الدين (وقد بلغت مدفوعات الفوائد وحدها أربعة أضعاف خلال عقد بالنسبة لأفقر الدول)، فإن حيز الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري ينكمش (World Economic Forum, 2024; World Bank, 2023).

علاوة على ذلك، ارتفاع سعر الدولار الأمريكي يزيد من العبء على الأسواق الناشئة. فقد ارتفع الدولار بشكل كبير منذ 2022 مع دورة رفع الفائدة الأمريكية، وبما أن معظم الديون السيادية للشركات والحكومات الناشئة مقومة بالدولار، فإن قوة الدولار تزيد تكلفة سداد تلك الديون المقومة بالعملة المحلية. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن أكثر من ثلث ديون منخفضة الدخل تحمل فائدة متغيرة (World Bank, 2023) – أي قابلة للارتفاع فور ارتفاع أسعار الفائدة العالمية – ما يجعلهم عرضة لصدمات مفاجئة. كما أن قوة الدولار توجب التضخم المحلي في البلدان التي تستورد معظم احتياجاتها (خاصة السلع الأساسية) وتدفع البنوك المركزية هناك لرفع الفائدة محلياً، مما يخنق النمو الداخلي أيضاً. إنها حلقة مفرغة: فارتفاع الفائدة عالمياً → يرفع كلفة الدين ويضعف العملات → ما يؤدي لرفع الفائدة محلياً → الركود الاقتصادي.

في المقابل، الاقتصادات المتقدمة على الرغم من نموها الضعيف نسبياً، تتمتع بمثانة مالية ومؤسسية أعلى تجعلها أقدر على تحمل الظروف الصعبة. فالدول المتقدمة تقترض بعملة محلية وبفوائد منخفضة نسبياً، وبنوكها المركزية قادرة على دعم الأسواق عند الأزمات (كما حدث في تدخلات بنك إنجلترا وصندوق الاحتياطي الفيدرالي لتهنئة أسواق السندات عام 2022). أما الدول الناشئة، فغالباً ما تكون مقيدة ولا تمتلك رفاهية طبع العملة بحرية خوفاً من انهيار عملاتها.

مع ذلك، ليست الصورة سوداوية بالكامل للأسواق الناشئة؛ فبعض الاقتصادات الصاعدة الكبيرة لا تزال تحقق معدلات توسع قوية مدفوعة بعوامل داخلية. الهند مثلاً وصلت النمو فوق 6% سنوياً بدعم من طلب محلي قوي وسياسات إصلاحية، واقتصادات الخليج العربي انتفعت من ارتفاع عائدات النفط للاستثمار في التنويع الاقتصادي. هذه الاقتصادات لديها فرصة لاستغلال التحولات العالمية (الرقمنة والتحول الأخضر) لتحقيق قفزات تنموية، لكنها أيضاً ليست محصنة من ضغوط التمويل العالمية. وبشكل عام، يبقى الفارق الاسمي في النمو (متقدم 1-2% مقابل ناشئ 4~%) مضملاً إذا لم نأخذ في الحسبان المخاطر المختلفة. فبينما تعاني الاقتصادات المتقدمة من "تباطؤ النمو" فإن الاقتصادات الناشئة تعاني "هشاشة النمو". الأولى نموها منخفض لكنه مستقر نسبياً، أما الثانية فنموها أعلى لكنه قد ينقلب بسرعة إلى أزمة إذا تغيرت ظروف التمويل أو التجارة.

وخير ما يجسد هذه الهشاشة هو خطر "أزمة الدين السيادي" المحدث بعدة دول منخفضة الدخل. إن عدم إحراز تقدم في مبادرات تخفيف عبء الديون – مثل مبادرة تعليق خدمة الدين DSSI التي انتهت بنهاية 2021 – يترك البلدان الفقيرة تصارع وحدها مع جبال الديون. ومع غياب إعادة هيكلة شاملة، قد نرى مزيداً من التخلفات عن السداد بأثر سلبي ليس فقط على تلك الدول بل على النظام المالي العالمي. وقد دعا البنك الدولي وصندوق النقد إلى تحرك عاجل ومنسق من الدائنين (رسميين وخاصين) لمعالجة أزمة الديون (World Bank, 2023) قبل أن تجرّ عقداً آخر من التنمية الضائعة للدول الفقيرة.

3. الاقتصادات المتقدمة تحت الضغط

تواجه الاقتصادات المتقدمة – كالولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي واليابان – مزيدًا من التحديات المزدوجة التي تُبقي نموها تحت الضغط رغم انحسار بعض آثار الجائحة. فمن جهة، يعاني الاستثمار الخاص في هذه الدول من الضعف نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل وعدم اليقين المستمر. ومن جهة أخرى، يستمر التضخم في قطاع الخدمات أعلى من المستويات المريحة، ما يفرض قيودًا على السياسات النقدية الداعمة للنمو. هذا المزيج يفضي إلى ما يشبه “الركود التضخمي الخفيف”: نمو اقتصادي متواضع مقرون بتضخم فوق الهدف وإن كان أقل من الذروات السابقة.

في الولايات المتحدة – أكبر اقتصاد متقدم – أثبت الإنفاق الاستهلاكي مرونة نسبية حتى 2024 بفضل قوة سوق العمل وتدابير مالية مثل البنية التحتية، مما أبقى النمو إيجابيًا. لكن الاستثمار الثابت في الأعمال تباطأ بشكل ملحوظ في 2023 تحت وطأة ارتفاع تكاليف الاقتراض وغموض التوقعات التجارية العالمية. كذلك شهد قطاع الإسكان الأمريكي انكماشًا بسبب ارتفاع معدلات الرهن العقاري كما أسلفنا. وفي منطقة اليورو، ظهرت علامات ركود فعلي في ألمانيا وإيطاليا خلال 2023-2024، حيث انخفض الإنتاج الصناعي وتراجعت ثقة الأعمال وسط ارتفاع أسعار الطاقة وتشديد السياسة النقدية. حتى اقتصاد منطقة اليورو ككل بالكاد نما بنحو 0.5% في 2023 ومن المتوقع ألا يتجاوز 1% في 2024. اليابان حققت بعض الزخم بفعل الطلب الخارجي وانتعاش السياحة بعد الجائحة، لكن نموها يبقى محدودًا عند حوالي 1% سنويًا. بمعنى أشمل، تفتقر الاقتصادات المتقدمة إلى محركات نمو قوية: فالاستهلاك مقيد بارتفاع الأسعار قبل أن تلحق بها الأجور تمامًا، والاستثمار مكبوح بالفائدة العالية، والصادرات تواجه طلبًا خارجيًا ضعيفًا من الصين وغيرها.

على صعيد سوق العمل، ورغم الانخفاض الشديد في البطالة في معظم الاقتصادات المتقدمة – إذ بلغ معدل البطالة أدنى مستوياته منذ عقود في الولايات المتحدة (~3.5%) وأوروبا (~6%) واليابان (~2.5%) – إلا أن إنتاجية العمل لم تظهر تحسنًا متناسبًا. في الواقع، انخفض نمو الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة من معدل سنوي يناهز 1.4% قبل 2008 إلى أقل من 0.8% في المتوسط خلال 2010-2019 (Company, 2023 & McKinsey)، وزادت الجائحة الأمر سوءًا. هذا الضعف في الإنتاجية يعني أن ارتفاع الأجور الاسمية لم يعوّض التضخم بشكل كامل، ما أدى إلى تآكل الأجور الحقيقية لمعظم الطبقات العاملة خلال 2021-2022. ورغم بعض التعافي في الأجور الحقيقية مع تباطؤ التضخم عام 2023، فإن الدخل الحقيقي للعديد من الأسر ما زال أقل من مستويات ما قبل الجائحة خاصة للأسر ذات الدخل المنخفض. هذه الحقيقة تغذي بدورها اتساع فجوة اللامساواة: فالأثرياء الذين يملكون أصولًا وممتلكات استفادوا نسبيًا من ارتفاع قيم الأصول خلال فترة السياسات التيسيرية، بينما تحمل محدودو الدخل عبء ارتفاع تكاليف المعيشة نسبيًا.

علاوة على ذلك، شيخوخة التركيبة السكانية في الاقتصادات المتقدمة، كما أشرنا سابقًا، بدأت تنعكس سلبيًا على نمو سوق العمل والإنتاج. فمع تزايد نسب المتقاعدين، ينخفض معدل المشاركة في العمل في بعض البلدان بشكل هيكلي، ما لم يعوّض عبر سياسات هجرة أو تعزيز مشاركة الإناث وكبار السن. وحتى الآن، لم تحقق هذه الاقتصادات تقدمًا كبيرًا في رفع معدل المشاركة بما يكفي لمعادلة فقدان العمالة بسبب التقاعد. مثلاً، رغم جهود أوروبا في زيادة مشاركة النساء عبر سياسات دعم الأسرة، لا تزال فجوة المشاركة بين الجنسين موجودة وتؤثر على حجم القوة العاملة الكلية.

من جانب آخر، تبرز اختلالات هيكلية داخل الاقتصادات المتقدمة تزيد الضغط على نموها. من ذلك التوزيع القطاعي للنمو: حيث يشهد قطاع الخدمات – خصوصًا الخدمات الشخصية والترفيهية – تضخمًا أعلى ونموًا أبطأ في الإنتاجية مقارنة بالقطاع الصناعي.

أدت جائحة كورونا إلى تحولات هيكلية في الإنفاق نحو السلع أولاً ثم عودة نحو الخدمات، ومع تعافي الخدمات لاحقاً ارتفعت أسعارها نتيجة اختناقات العرض ونقص العمالة في بعض المهن (كالفنادق والمطاعم وخدمات النقل). ولا تزال أسعار الخدمات الأساسية (كالإيجارات والرعاية الصحية) تنمو بوتيرة أسرع من السلع، مما يقي التضخم الأساسي مرتفعاً نسبياً ويقضم القوة الشرائية. هذا يضعف بدوره الطلب الاستهلاكي الحقيقي ويثبط الاستثمار الإنتاجي الذي يعتمد على توقعات الطلب المستقبلي.

أيضاً، هناك التحدي التكنولوجي: فبرغم التقدم الكبير في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، يلاحظ أن مكاسب الإنتاجية الكلية من هذه الابتكارات لم تنعكس بعد بوضوح في نمو الناتج. ربما لأن تبني التقنيات على نطاق واسع يتأخر زمناً عن تطويرها، أو بسبب تركز الفوائد في قطاعات محدودة (قطاع التكنولوجيا نفسه) دون انتشارها في بقية الاقتصاد. النتيجة أن الاقتصادات المتقدمة تشهد ما يُعرف بـ“لغز الإنتاجية”: طفرة تكنولوجية واضحة لكن نمو إنتاجية باهت، وهو ما يمكن أن يعزى أيضاً إلى شيخوخة السكان وضعف المنافسة في بعض الصناعات وهيمنة الشركات الكبرى (Company, 2023 & McKinsey).

بشكل عام، تجد الاقتصادات المتقدمة نفسها عالقة في حلقة: نمو منخفض → إنتاجية منخفضة → تضخم خدمات مرتفع → سياسة نقدية مشددة → مزيد من الضغط على النمو. وكسر هذه الحلقة يتطلب إصلاحات هيكلية جريئة لتحفيز الاستثمار والإنتاجية: مثل الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا الخضراء، وتحرير أسواق المنتجات لتعزيز المنافسة والابتكار، وإعادة تدريب العمال لملء الوظائف الشاغرة في قطاعات واعدة، وكذلك إصلاح أنظمة الضرائب والإنفاق الاجتماعي لضمان استدامة المالية العامة دون خنق النشاط الاقتصادي. بدون ذلك، قد تبقى الاقتصادات المتقدمة في حالة “ركود زاحف” – ليست أزمة حادة بل نمو هزيل مستمر يهدد الرفاه الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد.

4. الاقتصادات الناشئة والنامية – بين الأزمات والفرص

تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية مفترق طرق دقيقاً، إذ تتجاذبها صدمات سلبية مزدوجة من جهة، وأفاق فرص جديدة من جهة أخرى. فعلى الجانب السلبي، تعاني هذه الاقتصادات من ضعف الطلب الخارجي نتيجة تباطؤ الاقتصادات المتقدمة (مما يقلص صادراتها)، وفي الوقت نفسه ارتفاع تكاليف التمويل نتيجة التشديد النقدي العالمي (مما يزيد تكلفة الديون ويثبط الاستثمار). هذا المزيج أوجد ظروفاً أشبه بالعواصف المالية في بعض الحالات. شهدنا في الفترة الأخيرة أزمات عملة متكررة في عدة دول نامية – تدهور سعر الصرف بوتيرة سريعة كما حدث في سريلانكا ومصر وغانا – ترافقها تدفقات رؤوس أموال عكسية (خروج مفاجئ للمستثمرين الأجانب). مثل هذه الأزمات تؤدي إلى ارتفاع حاد في معدلات التضخم المحلية وانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية، مما يضطر الحكومات لطلب برامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي مع ما يصاحبها من إجراءات تقشفية تُثقل كاهل النمو قصير الأجل.

لقد تطرقنا سابقاً إلى أزمة الديون السيادية التي تهدد البلدان منخفضة الدخل – وهذه تمثل وجهاً من أوجه الصدمات التي يمر بها العالم النامي حالياً. فعندما ترتفع خدمة الدين الخارجي إلى حد ابتلاع نسبة كبيرة من الإيرادات (وقد تجاوزت مدفوعات الفوائد 10% من الإيرادات في كثير من الدول الإفريقية على سبيل المثال)، يصبح الهامش المالي للاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية شبه منعدم. وهكذا تتفاقم الأزمات التنموية في تلك البلدان: مستويات المعيشة تتراجع، ونسبة الفقر مرشحة للارتفاع بعد التقدم الكبير الذي تحقق في مطلع الألفية في خفضها. بمعنى آخر، صدمة التمويل العالمية تهدد بعكس مسار عقود من التنمية في غياب دعم دولي كافٍ.

من جهة أخرى، تأثرت العديد من الاقتصادات الناشئة سلبًا بانكماش الطلب العالمي على سلعها التصديرية. خذ مثلاً الدول المصدرة للسلع الأساسية (كالنفط والمعادن): رغم ارتفاع أسعار بعض السلع لفترة، فإن تباطؤ الصين وضعف النمو العالمي خفّض الطلب على هذه السلع في 2023-2024. كما أن الدول الصناعية نفسها بدأت تتحول إلى مصادر الطاقة البديلة مما يلقي شكوكًا حول مستقبل الطلب طويل الأجل على الوقود الأحفوري – وهو ما يمثل تحديًا وجوديًا لدول نفطية عديدة تحاول تنويع اقتصاداتها تحسبًا لهذا التحول. أما الدول المصنعة كفيتنام وبنغلاديش، فتعاني من تراجع الطلبات من الولايات المتحدة وأوروبا على المنتجات الاستهلاكية كالملابس والإلكترونيات بفعل تضخم المستهلكين هناك. ضعف الطلب الخارجي هذا أدى في 2023 إلى تباطؤ أو انكماش في إنتاجية العديد من المصانع في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ورغم هذه السحب القائمة، تحمل الاقتصادات الناشئة فرصًا كامنة يمكن أن تصبح محركات نمو جديدة إذا ما استُغلت بشكل صحيح. أحد أبرز هذه الفرص هو الثورة الرقمية: فقد أتاحت التكنولوجيا الرقمية والأسواق الإلكترونية إمكانية تسريع النمو في البلدان النامية عبر تجاوز بعض مراحل التطور التقليدية. على سبيل المثال، شهدت الهند ازدهارًا في قطاع الخدمات الرقمية (مثل تكنولوجيا المعلومات والمدفوعات الإلكترونية)، مما ساهم في خلق فرص عمل وزيادة صادرات الخدمات وعوائدها بالعملية الصعبة. وبالمثل، أصبحت كينيا ورواندا مركزين إقليميين للابتكار في التقنيات المالية (Fintech) والزراعة الرقمية، مما يرفع إنتاجية قطاعات ظلت تقليدية لعقود. وإجمالاً، يتزايد عدد الشركات الناشئة المليارية (يونيكورن) في الأسواق الناشئة – مؤشر على إمكانات ريادة الأعمال والتقنية هناك.

الفرصة الثانية البارزة هي التحول الأخضر أو الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة. فالكثير من الدول النامية تتمتع بموارد طبيعية وافرة قابلة للتجديد (شمس، رياح، مساحات زراعية شاسعة) ويمكنها – إذا توافرت التمويلات والتقنيات – أن تقفز مباشرة إلى اقتصاد أخضر أكثر كفاءة. هذه الفرصة تحظى بدعم عالمي أيضاً؛ حيث رُصدت مبادرات تمويل دولية لمشاريع الطاقة النظيفة في الجنوب العالمي (مثل شراكات انتقال الطاقة العادلة المعلنه مع دول كجنوب إفريقيا وإندونيسيا). الاستثمار المناخي في هذه البلدان قد يبدو مكلفاً على المدى القصير، لكنه يعد بنمو أكثر استدامة مستقبلاً: فبناء محطات طاقة شمسية وشبكات كهرباء حديثة، وتطوير وسائل نقل نظيفة في مدن الدول النامية، كلها مشاريع تخلق وظائف وتدعم النشاط الاقتصادي حاليًا، وتقلل التكلفة البيئية والاقتصادية للتلوث والكوارث الطبيعية لاحقًا. وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن العالم بحاجة لرفع استثمارات الطاقة النظيفة إلى نحو 4.5 تريليون دولار سنوياً بحلول أوائل 2030 (International Energy Agency [IEA], 2023) – وحصة كبيرة من هذه الاستثمارات ينبغي أن تتجه للأسواق الناشئة حيث إمكانات التخفيض الأكبر للانبعاثات بتكاليف معقولة.

غير أن تمويل هذه الفرص يبقى التحدي الأكبر. فالفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية تقدر بتريليونات الدولارات سنوياً. وعلى سبيل المثال، قُدّر النقص السنوي في الاستثمار المناخي بحوالي 2.7 تريليون دولار بحلول 2030 وفق تقارير دولية. هذا الرقم يوضح حجم “فجوة الاستثمار” التي على العالم ردمها عبر ابتكار مصادر تمويل جديدة: كتنشيط مشاركة القطاع الخاص (مثلاً عبر تخفيض المخاطر بمشاركة مؤسسات التنمية)، وزيادة تمويل بنوك التنمية متعددة الأطراف، وحتى تفكير في أدوات مثل مقايضة الديون بالعمل المناخي (Moody’s Analytics, 2023).

كذلك، لا بد من الإشارة إلى أن بعض الاقتصادات الناشئة أظهرت صمودًا فاق التوقعات في مواجهة الصدمات مؤخرًا. فقد تمكنت عدة دول من بناء احتياطات نقد أجنبي قوية وتبني أطر سياسية حصيفة قبل وقوع الأزمات، ما جعلها أكثر مرونة. يذكر تقرير

صادر عن صندوق النقد الدولي أن الأسواق الصاعدة التي حسّنت أطر سياساتها النقدية والمالية كانت أقل عرضة للهروب الجماعي لرؤوس الأموال وتمكنت من الاستغناء بدرجة أكبر عن إجراءات تدخلية مكلفة (IMF, 2024). وهذا يعني أن السياسات الجيدة يمكن أن تمنح الاقتصادات الناشئة حصانة جزئية مما يسمى “نوبات الذعر” في الأسواق المالية.

في المجمل، تقف الاقتصادات الناشئة والنامية على الحافة بين الأزمات والفرص. فإما أن تنجح في إدارة المخاطر المالية (عبر ضبط الديون وتعزيز احتياطاتها وتحسين شفافيتها لجذب المستثمرين مجددًا)، وتوازي ذلك مع استغلال الفرص الهيكلية (الرقمنة والتحول الأخضر وتحسين التعليم والصحة لتعزيز الإنتاجية)، وإلا فإنها قد تواجه عقداً ضائعاً من النمو المحدود أو حتى الانتكاس الاقتصادي. الدعم الدولي – من خلال تخفيف أعباء الديون وزيادة التمويل التنموي ونقل التكنولوجيا – سيكون حاسماً في ترجيح كفة الفرص على الأزمات لهذه الدول.

5. الديموغرافيا والهجرة: تقلص اليد العاملة وتبدل الهيكل العمري

يواجه العالم تحولات ديموغرافية عميقة تُلقي بظلالها على آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. ففي الاقتصادات المتقدمة بشكل خاص، يتقلص حجم القوة العاملة مع انخفاض معدلات الولادة وارتفاع أعمار السكان. لقد بدأ “العائق الديمغرافي” يحلّ محلّ “العائد الديمغرافي” الذي دعم نمو الاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية. وتشهد نسبة السكان في سن العمل (تقليدياً الأعمار 15–64 عاماً) انكماشاً متواصلاً بالفعل في الدول المتقدمة، ومن المتوقع أن تصل اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى إلى هذه النقطة الحرجة خلال هذا العقد (IMF, 2024). وبحلول منتصف القرن، ستعاني معظم الاقتصادات – بما فيها النامية – من شيخوخة واضحة في هياكلها السكانية مع ارتفاع غير مسبوق في نسبة كبار السن. ووفق إحصائيات الأمم المتحدة، سيكون 1 من كل 6 أشخاص في العالم فوق 60 عاماً بحلول 2030، مما يعني تضاعف أعداد كبار السن عالمياً إلى نحو 1.4 مليار شخص سنة 2030 ارتفاعاً من 1.1 مليار في 2023 (World Health Organization, 2022; World Economic Forum, 2023).

تُترجم هذه التطورات إلى تحديات اقتصادية متعددة. أولها انخفاض نمو قوة العمل أو حتى تراجعها المطلق في بعض البلدان، ما يضع سقفًا منخفضاً للنمو الممكن للناتج المحلي ما لم تتحسن الإنتاجية بشكل كبير. فعندما يتناقص عدد العمال أو ينمو بوتيرة أبطأ، يصبح من الصعب المحافظة على معدلات نمو تاريخية للاقتصاد دون زيادة موازية في إنتاجية الفرد. المشكلة أن الأخيرة، كما أسلفنا، تعاني بالفعل من ركود. وثاني هذه التحديات يتمثل في ارتفاع نسب الإعاقة العمرية (أي زيادة عدد كبار السن المتقاعدين مقابل كل عامل شاب)، مما يولّد ضغوطاً على المالية العامة من خلال ارتفاع كلفة أنظمة التقاعد والرعاية الصحية بالتزامن مع تقلص قاعدة دافعي الضرائب. وثالثاً، قد يؤدي بطء نمو السكان – أو تناقصهم – إلى تباطؤ وتيرة الابتكار وخلق الأفكار الجديدة على المدى البعيد، حيث يشير بعض الاقتصاديين إلى ارتباط إيجابي بين حجم السكان النشطين ومعدل الاختراعات والتقدم التقني (IMF, 2024).

إن الشيخوخة السكانية تضع الكثير من الاقتصادات المتقدمة (واليابان أبرز مثال) تحت خطر ركود هيكلي مزدوج: نمو اقتصادي منخفض مزمن، وضغوط مالية متصاعدة لتمويل التزامات الشيخوخة. وقد قدّر صندوق النقد الدولي أن استمرار الاتجاهات الديمغرافية الحالية دون سياسات تصحيحية قد يخفض النمو العالمي بحوالي 1.1 نقطة مئوية دون مستويات ما قبل الجائحة على المدى الطويل، مع كون نحو ثلاثة أرباع هذا التباطؤ ناتجاً عن عامل الشيخوخة. هذا رقم كبير يشير إلى أن العامل الديمغرافي أحد

أكبر المساهمين في “الركود المُزمن” المحتمل للنمو العالمي خلال العقود المقبلة. على سبيل المثال، من المتوقع أن تشهد الصين – أكبر اقتصاد ناشئ – تباطؤًا حادًا في نمو الناتج بفعل شيخوخة سكانها وانخفاض قوة العمل، حيث يُقدَّر أن يهبط نمو الصين السنوي بحوالي 2.7 نقطة مئوية خلال 2025–2050 مقارنة بمستوياته في أواخر 2010. وحتى الهند، على الرغم من وضعها الديمغرافي الأكثر اعتدالًا حاليًا، ستبدأ بالشعور بتباطؤ النمو الناجم عن الشيخوخة بعد 2050 (IMF, 2024).

أمام هذه الصورة القاتمة، تبرز الهجرة الدولية كصمام أمان محتمل يخفف من وطأة التغيرات الديموغرافية. فانتقال العمالة من الدول الفتية (ذات التركيبة السكانية الشابة والفائض في العمالة) إلى الدول المتقدمة التي تعاني نقصًا في اليد العاملة يمكن أن يعود بالفائدة على الطرفين: سد العجز في أسواق العمل لدى الدول المُستقبلة، وتخفيف البطالة وتحويلات مالية للدول المُرسلة. وبالفعل، لعب المهاجرون دورًا محوريًا في دعم نمو القوى العاملة في اقتصادات مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا خلال العقدين الماضيين. وتشير التقديرات إلى أن المهاجرين الدوليين يمثلون نحو 3.6% من سكان العالم (حوالي 281 مليون شخص)، كثير منهم في سن العمل ويساهمون مباشرة في سوق العمل في الدول المضيفة (IMF, 2024). وفي بعض دول أوروبا الغربية، أسهمت الهجرة الصافية في منع انكماش السكان، فمثلاً لولا تدفقات الهجرة لكانت ألمانيا وإيطاليا قد بدأتا فقدان السكان منذ سنوات.

بيد أن الاستفادة من الهجرة كحل ديمغرافي تواجه عقبات سياسية واجتماعية متزايدة. فتصاعد التيارات الشعبوية والمعارضة للهجرة في العديد من الدول الغنية حدّ من القدرة على تبني سياسات هجرة نشطة. وتفرض كثير من البلدان قيودًا أشد على قبول العمالة الأجنبية لأسباب تتعلق بحماية الوظائف المحلية أو التخوفات الثقافية. وقد رأينا ذلك جليًا في سياسات دول أوروبية عديدة شددت شروط الهجرة واللجوء، وفي الولايات المتحدة التي قلّصت منح التأشيرات في بعض الفترات. وبالتالي، وعلى الرغم من أن الهجرة الدولية يمكن أن تعوّض جزئيًا نقص المواليد وارتفاع كبار السن – حيث تشير دراسات صندوق النقد إلى أن تدفق العمال من الدول الشابة إلى الدول العجوزة يعزز النمو العالمي الكلي – إلا أن الاستفادة الكاملة من هذا الحل تصطدم بواقع سياسي معقد. ومع ذلك، يبقى تعزيز الهجرة المدروسة (خصوصًا هجرة الكفاءات والشباب) أحد الخيارات الإستراتيجية للتعامل مع الشيخوخة، إلى جانب إجراءات أخرى كرفع سن التقاعد وتشجيع مشاركة النساء في العمل وتحسين صحة كبار السن لتمديد أعمارهم العملية (IMF, 2024).

علاوة على ذلك، تعاني العديد من الاقتصادات الناشئة من “هجرة العقول” ونقص في المهارات، حيث يهاجر المتعلمون وأصحاب المهارات العالية إلى دول أوفر حظًا بحثًا عن فرص أفضل. هذا النزيف البشري يحرم البلدان النامية من موارد بشرية ثمينة هي بأمس الحاجة إليها لتحقيق التنمية. فعلى سبيل المثال، تواجه دول عربية وأفريقية ارتفاعًا في نسب هجرة الأطباء والمهندسين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، مما يترك نقصًا في تلك التخصصات محليًا. لذا، فإن التحدي الديمغرافي ليس مقتصرًا على شيخوخة السكان فحسب، بل يمتد إلى ضمان الاستفادة المثلى من رأس المال البشري في كل بلد والحد من النزيف البشري غير المبرر.

في المحصلة، التحولات الديموغرافية – من شيخوخة وتغير في أنماط الهجرة – تعد من العوامل البطيئة التأثير ولكن العميقة الأثر على النمو الاقتصادي العالمي. إنها عوامل هيكلية لن تزول قريبًا، بل ستزداد وضوحًا في العقود المقبلة. لذا، فإن الإصلاحات الهيكلية (كسوق العمل والمعاشات والتعليم والصحة) التي تراعي هذه التغيرات ليست ترفًا بل ضرورة لإبقاء الاقتصادات حيوية. وكما خلصت دراسة حديثة لصندوق النقد، فإن السياسات التي تحسّن صحة كبار السن وترفع مشاركتهم وتؤخر تقاعدهم، جنبًا إلى جنب مع استقدام العمالة الشابة من الخارج، يمكن أن تعوّض نحو ثلاثة أرباع تأثير العائق الديمغرافي على النمو خلال 25 سنة القادمة

(IMF, 2024). هذا يدل على أنه بالرغم من قتامة الصورة، لا تزال هناك نافذة أمل لتخفيف أثر الديموغرافيا على النمو إذا ما تصرفت الحكومات بجرأة وبُعد نظر.

6. الخاتمة

تكشف التحولات الاقتصادية الراهنة أن العالم لم يعد يتحرك وفق إيقاع اقتصادي موحد، بل يسير على مسارين متباعدين يعكسان إعادة تشكّل عميقة في موازين القوة الاقتصادية الدولية. ففي الوقت الذي تواجه فيه الاقتصادات المتقدمة انكماشًا في محركات النمو التقليدية نتيجة تباطؤ الإنتاجية، وشيخوخة القوى العاملة، وتصادع أعباء الدين العام، تبدو الاقتصادات الناشئة – رغم ما تعانيه من مخاطر تمويلية وتقلبات في أسواق العملات – أكثر قدرة على توليد زخم تنموي جديد مدفوع بثلاثة عوامل رئيسية: التحول الرقمي، الصعود الديموغرافي، وتنامي الاستثمارات الموجهة للتنويع الاقتصادي والتحول الأخضر.

إن هذا التباين لا يُعد مجرد اختلاف مرحلي في معدلات النمو، بل يمثل بداية تحول هيكلي عميق يشير إلى احتمال انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الاقتصادات الصناعية التقليدية إلى الاقتصادات الصاعدة. وتشير الاتجاهات الديموغرافية إلى أن القوى العاملة الشابة في الأسواق الناشئة ستكون المحرك الرئيسي للإنتاج والاستهلاك العالمي في العقود المقبلة، مقابل انكماش سكاني متسارع في الدول المتقدمة. كما يعزز هذا التحول دور الهجرة كعامل يعيد توزيع رأس المال البشري عالميًا، ويحدد بصورة متزايدة مسارات النمو والابتكار.

ومع استمرار الضغوط المالية على الدول المتقدمة وتزايد التشطي الجيوسياسي، قد يدخل النظام الاقتصادي الدولي طورًا جديدًا من إعادة الاصطفاف، حيث تنشأ كتل اقتصادية إقليمية بديلة، وتزداد قدرة الاقتصادات الناشئة على صياغة قواعد اللعبة العالمية، لا بوصفها أطرافًا هامشية، بل كمراكز قوة فعلية تسهم في إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي.

إن السؤال الجوهرى لم يعد ما إذا كان هذا التحول سيحدث، بل إلى أي مدى سيُعاد تشكيل بنية الاقتصاد العالمي، ومن هي القوى التي ستقود المرحلة المقبلة. تشير نتائج هذه الورقة إلى أن العالم يقف بالفعل أمام لحظة انتقالية تاريخية قد تنهي الأحادية الاقتصادية وتفسح المجال لنظام متعدد الأقطاب يركز على التنوع في مصادر النمو، وتوازن جديد بين الشمال والجنوب. وبذلك، فإن فهم هذه التحولات ليس خيارًا تحليليًا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لصناع القرار الذين يسعون لاستشراف مستقبل النظام الاقتصادي العالمي والتكيف مع ملامحه القادمة.

المراجع:

ABC News. (2024). Federal Reserve maintains higher interest rates amid inflation concerns.

<https://abcnews.go.com>

Bank for International Settlements. (2025). Global trade uncertainty index report.

<https://www.bis.org>

Benchmark Mineral Intelligence. (2023). Lithium carbonate price trends.

<https://source.benchmarkminerals.com>

Emirates News Agency (WAM). (2024). UNCTAD: Global FDI declines amid geopolitical tensions. <https://www.wam.ae>

Food and Agriculture Organization. (2023). Global food price index analysis. <https://www.fao.org>

International Energy Agency. (2023). World Energy Outlook 2023. <https://www.iea.org>

International Monetary Fund. (2023). World Economic Outlook: Productivity challenges in a fragmented global economy. <https://www.imf.org>

International Monetary Fund. (2024). World Economic Outlook Update: Global divergence and risks. <https://www.imf.org>

McKinsey & Company. (2023). Global productivity trends and structural slowdown. <https://www.mckinsey.com>

Moody's Analytics. (2023). Climate investment gap report. <https://www.moodyys.com>

Reuters. (2023). Global food prices remain elevated post-Ukraine conflict. <https://www.reuters.com>

Reuters. (2025). WTO revises trade forecast amid AI-related demand. <https://www.reuters.com>

United Nations Conference on Trade and Development. (2024). World Investment Report: Global FDI trends. <https://unctad.org>

uac-org. (2024). Regional economic outlook for MENA 2025. <https://uac-org.org>

World Bank. (2023). International Debt Report 2023: External debt statistics of developing countries. <https://www.worldbank.org>

World Bank. (2024). Commodity markets outlook. <https://blogs.worldbank.org>

World Economic Forum. (2023). Global debt monitor: The rising tide of global indebtedness. <https://www.weforum.org>

World Economic Forum. (2024). Future of economic resilience and divergence report. <https://www.weforum.org>

World Health Organization. (2022). Ageing and health report. <https://www.who.int>

World Trade Organization. (2024). World trade statistical review 2024. <https://www.wto.org>